

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٣٦

الثلاثاء، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٦/٥٠

نيويورك

الرئيسة	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد ولدغريما
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السويد	السيد أورنيوس سكاو
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد المُنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	الولايات المتحدة الأمريكية.	السيدة إكيلز–كوري

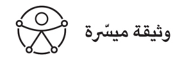
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1811151 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): منذ اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، عقد الأمين العام مناسبات عديدة دعا فيها إلى تنفيذه تنفيذا تاما. مع ذلك، وبدلا من تنفيذ قرار المجلس، ما زالت الأطراف في النزاع تواصل أنشطتها العسكرية المتصاعدة التي تؤدي إلى تكلفة بشرية هائلة. وقد طُلب إلينا اليوم تقديم أحدث المعلومات عن الحالة الإنسانية في محافظتي الرقة وركبان. وطُلب إلينا أيضا تناول المسائل الإنسانية في سورية بأسرها، وخاصة في الغوطة وإدلب وعفرين.

وأود أن أبدأ بمحافظتي الرقة وركبان. فمجموع السكان في هاتين المحافظتين لا يزيد على ١ في المائة فقط من عدد السوريين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، غير أن احتياجاتهم لا تقل أهمية عن نسبة الـ٩٩ في المائة من أقرانهم الذين يحتاجون إلى المساعدة في أنحاء أخرى من البلد.

في ١ نيسان/أبريل قامت الأمم المتحدة بإيفاد بعثة تقييم إلى الرقة. منذ إجبار تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الخروج من الرقة في تشرين الأول/أكتوبر، عاد ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ شخص إلى مدينة الرقة. بيد أن الظروف ليست مواتية للعودة، بسبب زيادة مستويات الذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة وانتشارها على نطاق واسع والضرر الكبير الذي ألحق بالهياكل الأساسية وانعدام الخدمات الأساسية. ويجري الإبلاغ عن أكثر من ٥٠ ضحية لمخلفات الحرب كل أسبوع. ومع بداية الربيع، نشعر بالقلق من أن الأطفال الذين يلعبون في الخارج قد يتعرضون للخطر بشكل خاص. وتشير التقديرات إلى أن ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من جميع المباني داخل مدينة الرقة قد دمرت أو ألحقت بها أضرار.

وبالرغم من استئناف الخدمات العامة ببطء – مع بدء حوالي ٣٧ مخبزا على الأقل في العمل على سبيل المثال – تفتقر المدينة إلى الكهرباء والاتصالات المتنقلة والمياه تضخ بقدرة محدودة جدا في ضواحي المدينة. ويعاني ما يصل إلى ٩٥ في المائة من الأسر التي عادت إلى الرقة من انعدام الأمن الغذائي. والخدمات الصحية منعدمة أو محدودة للغاية. أعيد فتح بعض المدارس، على الرغم من أنها تفتقر إلى المواد المدرسية واللوازم الأخرى. وعقب بعثة التقييم في ١ نيسان/أبريل، تخطط وكالات الأمم المتحدة لعمليات إيصال للمساعدات الإنسانية والتدخلات البرنامجية. وستدعم هذه الاستجابة الأنشطة الجارية للمنظمات الإنسانية الناشطة بالفعل داخل الرقة التي توفر الغذاء والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية. وستكمل الاستجابة الجارية للمشردين والمحتاجين في شمال شرق سورية، حيث يتلقى قرابة ٩٠٠ ٠٠٠ شخص المساعدات شهريا.

في الركبان، لا يزال حوالي ٥٠ ٠٠٠ شخص يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية المتواصلة. وتوفر المياه والرعاية الصحية الأساسية من الأردن، ولكن ثمة حاجة ملحة إلى تحسين تقديم

الخدمات، وفي بعض الحالات للإحالة إلى أماكن أخرى طلبا للمساعدة الطبية. وآخر مرة قدمت المساعدات إلى الأشخاص في تلك المنطقة من الأردن كانت أوائل كانون الثاني/يناير. وتم الحصول على الموافقة على قافلة مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة من دمشق إلى ركبان من حكومة سورية في ١٨ آذار/مارس. وتعمل الوكالات الإنسانية على نحو وثيق مع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والهلال الأحمر العربي السوري لتمكين عمليات الإيصال، مدركة أهمية وضع الترتيبات النهائية المتعلقة بسلامة العمليات، لأن النظام الأمني الحالي لا يضمن السماح بالتنقل إلا إلى منطقة تبعد ١٠ كيلومترات عن الركبان. وتتواصل المناقشات بشأن الكيفية التي يمكن بها إيصال المعونات على أفضل وجه وإتاحة إيصال المساعدة المنقذة للحياة إلى من هم في حاجة إليها.

مدينة دوما والمناطق الأخرى في الغوطة الشرقية هي الآن تحت سيطرة الحكومة السورية. وبعد سنوات من الحرمان تحت الحصار، لا يزال الموجودون في المنطقة بحاجة إلى المساعدات العاجلة التي لا يزال علينا، نحن كمجتمع إنساني، تقديمها. إن إمكانية الوصول إلى السكان في جميع أنحاء الغوطة الشرقية حاسمة الأهمية. وتقوم الأمم المتحدة وشركاؤها بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة لـ ١٥٥ ٠٠٠ من السكان المشردين من الغوطة الشرقية بالغذاء والمأوى والرعاية الصحية وغيرها من خدمات المساعدة والحماية.

بيد أنه بالنسبة للمواقع المكتظة بالمشردين داخليا حول الغوطة الشرقية وكذلك للذين تركوا على متن الحافلات في محافظتي إدلب وحلب، الحالة غير مستقرة. ومن بين ١٥٥ ٠٠٠ من الذين شردوا انتقل نحو ٦٣ ٠٠٠ شمالا إلى إدلب وحلب، وانضموا إلى حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ شخص شردوا من جنوب إدلب منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ونتيجة لذلك، كانت هناك زيادة بنسبة ٢٥ في السكان المشردين في إدلب، في ظل تشريد ١,٢ مليون من سكان المحافظة البالغ عددهم مليوني شخص حاليا، وشرد العديد منهم عدة مرات. وتشكل هذه الحالة الشديدة الخطورة ضغوطا هائلة على المجتمعات المحلية المضيفة والجهات الفاعلة الإنسانية العاملة عبر الحدود من أجل تقديم المساعدات والخدمات. والقتال الدائر فيما بين جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدول في إدلب يفاقم من حالة المحتاجين في المنطقة. من تبقى في عفرين وكذلك ١٣٧ ٠٠٠ شخص نزحوا إلى تل رفعت والمناطق المحيطة بها التي تسيطر عليها الحكومة هم أيضا في أمس الحاجة إلى المعونات الإنسانية، ويجب منحهم حرية التنقل. ويشمل ذلك الذين يحتاجون إلى الإجلاء الطبي من تل رفعت إلى مدينة حلب القريبة.

وبين ٢ و ٤ نيسان/أبريل، أرسلت شحنات تابعة للأمم المتحدة عبر الحدود بتيسير تركي تحمل إمدادات غذائية وصحية وغيرها من مواد الإغاثة لمساعدة المحتاجين في منطقة عفرين. وفي ٢٥ آذار/مارس قدمت الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري مساعدات إلى ٥٠ ٠٠٠ من المحتاجين في تل رفعت. وعموما، وبالرغم من أن هذه التطورات إيجابية، لا يزال الشركاء في المجال الإنساني يكافحون من أجل الحصول على الوصول المستدام إلى عفرين وحرية الحركة للأشخاص المشردين داخليا لا تزال محدودة للغاية. وفي ٢٥ آذار/مارس قدمت الأمم المتحدة أيضا طلبا إلى السلطات السورية لنشر أفرقة احتياطية مشتركة بين الوكالات لزيادة القدرة التشغيلية للأمم المتحدة في سورية. وتلقينا ردا على الطلب لنشر ١٧ من موظفي الأمم المتحدة لمدة أربعة أسابيع في ١١ نيسان/أبريل، بالإذن بنشر ١٢ من موظفي الأمم المتحدة.

ونحن نقترب من المؤتمر الذي سيعقد في بروكسل في ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل، أمامنا فرصة فورية لإحراز تقدم بشأن تخفيف المعاناة الإنسانية عن طريق كفالة تمويل العمليات الإنسانية تمويلا كاملا. وبما أن النداء لم يتلق سوى أقل من ١٥

في المائة فقط من التمويل، لا يمكنني المبالغة في التشديد على أهمية مواصلة وتكثيف الاستجابة الدولية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

دأبت وفود عديدة على الطلب إلينا تقديم تقرير إلى المجلس عن تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ويسعدني القيام بذلك. في سياق تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بذلت روسيا، بالتنسيق مع الحكومة السورية، جهودا غير مسبوقة لتحسين الحالة في الغوطة الشرقية، حيث احتجزت الجماعات المسلحة غير القانونية، بدعم خارجي، السكان المدنيين كرهائن لعدة سنوات. وبعد مفاوضات مطولة ومكثفة، تم إجلاء المقاتلين الذين لم يجرِ التصالح معهم من المنطقة وحقن الدماء. إن عملية إعادة السكان الذين تم إجلاؤهم تجري حاليا، وعاد بالفعل حوالي ٦٠ ٠٠٠ شخص.

وبشكل عام الحالة في الغوطة الشرقية مستقرة. من أجل الحفاظ على القانون والنظام، ومنع الاستفزازات، وحماية المدنيين، وتزويدهم بالمعونات الإنسانية والطبية، نظمت الجهود المشتركة بين وحدات الشرطة العسكرية الروسية وهيئات إنفاذ القانون السورية. وتجري مناقشة المسائل المتعلقة باستعادة البنية الأساسية في بلدات الغوطة الشرقية. ويجري التخلص من الأنقاض في دوما بمساعدة معدات التشييد التي تقدمها روسيا. ويجري إعادة إرساء معدات توفير المياه والكهرباء. وبدأت عمليات توصيل الخبز اليومية. إن إعادة إعمار الغوطة الشرقية ستتطلب تركيز التعاون من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. إننا ندعو الزملاء إلى الانضمام إلى هذه الجهود.

بيد أن الحالة في الرقة كارثية. طرد التحالف الإرهابيين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام منذ أكثر من ستة أشهر مضت وقد احتل المنطقة منذ ذلك الحين من الناحية العملية. ولم يقدم شيئا لإعادة المدينة إلى ما كانت عليه، والتي دمرت جراء القصف الجوي. يعود السكان على مسؤوليتهم الشخصية ويواجهون مخاطر كبيرة، وكثيرا ما تنفجر فيهم الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة.

ولم يكن أحد يعلم حقيقة ما كان يجري في الرقة. وحتى وقت قريب جدا، لم تبذل الجهود لتقيم الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية للسكان. وفي الآونة الأخيرة فحسب، وبفضل ضغوطنا المستمرة، تم إيفاد هذه البعثة، وإن كانت لفترة قصيرة للغاية.

غير أن الأخصائيين، ولو في غضون ساعات قليلة، استطاعوا أن يروا بأم أعينهم الرقة وقد تحولت إلى أنقاض. لا يوجد أي مبنى بتاتا قائم بأكمله. ولا تزال هناك أكوام من الجثث تحت الأنقاض. وتنفجر الألغام بالناس بشكل يومي. لا توجد كهرباء أو مياه أو خدمات اجتماعية أساسية. ولا تعمل هناك أي مدرسة أو أي مستشفى. إن ما يسمى بالمجلس المحلي، خلافا لضمانات التحالف، لم يبدأ العمل إلا هذا الشهر، وأصبح من الواضح، وليس بالنسبة لنا فحسب، أنهم عاجزون تماما. من أين جاؤوا بهؤلاء الأفاكين ؟ من يمثلون؟ وكيف يمكن أن يُعهد إليهم بأرواح الناس وسلامتهم؟ والأمر كما نفهمه هو أن هناك بالفعل العديد من الاحتجاجات ضد الاحتلال الأمريكي، الذي لم يقم بأي شيء جيد لصالح السكان. إن السبيل الفعال الوحيد للخروج من هذه الحالة في الرقة هو استعادة سير عمل الهياكل الحكومية هناك.

وهناك منطقة رمادية أخرى وهي مخيم الركبان للأشخاص المشردين، الذي يقع بالقرب من القاعدة العسكرية للولايات المتحدة في التنف. ومن المهم القول مرة أخرى أن مجرد وجوده انتهاك سافر للسيادة السورية. وهو مصدر قلق مستمر لجيران سورية في الأردن. وقد منعت قوات التحالف الوصول إلى المنطقة لفترة طويلة من الزمن، واستغرق الأمر قدرا كبيرا من الجهد لجعلها تصدر تصريحا رسميا مع ضمانات أمنية. وأعطت السلطات السورية الضوء الأخضر بعد ذلك مباشرة، ولكن حتى الآن لم نر أي خطوات عملية لتقديم المساعدة الإنسانية.

ويجب أن يراقب العاملون في المجال الإنساني التابعون للأمم المتحدة الحالة في الرقة والركبان بصورة مستمرة. ومن الأهمية بمكان أن يتم تأمين إمكانية وصول مستدامة لهم. ولدينا الآن سؤال لبلدان التحالف. ما الذي تفعله لتنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)؟ وما الذي تفعله للتخفيف من حدة الحالة في الرقة والركبان، والفوعة وكفريا المحاصرتين؟ وينبغي ألا تشغل هذه البلدان أنفسها بنقل المناقشة إلى ما يسمى بالصيغة الأوسع نطاقا. وينبغي لها أن تتحلى بالشجاعة للإجابة على أسئلتنا، وألا تحاول تغيير الموضوع.

ومع ذلك، أود الآن أن أقول بضع كلمات في سياق أوسع نطاقا. لقد أدهشنا تماما السلوك المنافق للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في الأيام القليلة الماضية. فبعد مرور أقل من يوم على الهجمات بالقذائف، بدأ منظموها بطرح مبادرات سياسية غريبة، على الرغم من أن كل عنصر في مقترحاتهم موجود بالفعل في القرارات القائمة ذات الصلة، التي يتعين ببساطة تنفيذها. ومن خلال العدوان الثلاثي الذي شنته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فقد أعلنوا هم ومن أيدوا عدوانهم أو رحبوا به عن تضامنهم مع أحد أطراف النزاع. ولا يملك المعتدي الحق الأخلاقي في وضع صكوك قانونية تتعلق بضحية هذا العدوان. وتعمل روسيا مع كل طرف من أطراف النزاع السوري. وقد استند موقفنا دائما إلى أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والعودة إلى محادثات جنيف، دون شروط مسبقة، وقبل كل شيء، دون جعلهما مشروطين بما يسمى بتغيير النظام.

وقبل الهجمات بالقذائف، كان بوسعنا أن نرى استعداد الحكومة السورية لإجراء المحادثات في جنيف. أما الآن فقد تعرضت تلك الجهود لانتكاسة كبيرة. ومن الصعب التصور بعد كل ما حدث، أن السلطات السورية متحمسة للحديث عن تسوية سياسية في بلدها بأوامر الترويكا الغربية. فإذا كان الهدف هو القصف لجعل رئيس سورية يجلس على طاولة المفاوضات، وعرض ذلك بوصفه انتصارا عليه – لأنه وفقا لرأيهم لا يفهم سوى لغة القوة – ومن خلال تلك المفاوضات لاستبعاده ومحاكمته بوصفه ما يسمى بمجرم حرب – كما قامت واشنطن ولندن وباريس بالتهديد به مباشرة – فإن ذلك الهدف إذن لا يمكن تحقيقه. وينبغي ألا تكون لديهم أي أوهام. أولا، يتعين عليهم إصلاح الضرر الذي ألحقوه بآفاق التوصل إلى تسوية سياسية.

بيد أن العواصم الغربية تشجع على التصريحات العدائية من المعارضة المتشددة، التي وضعت مغادرة الأسد كشرط مسبق للمشاركة في مشاورات جنيف، والآن تطالب التحالف، مدفوعة بالهجوم بالقذائف الذي وقع في ١٤ نيسان/أبريل، ببدء حرب مع دمشق في رفض مباشر لمبادئ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). والمطلوب هو أن تتخلى ما تسمى بمعارضة الرياض عن موقفها الهدام، وأن تبدأ بتنفيذ قرار مجلس الأمن، الذي انحرفت عنه بعيدا بالفعل. ويجب على رعاتها أن يوقفوا خطابهم العدائي ضد رئيس سورية المنتخب شرعيا، إذ إنهم يصرون على أهمية رفض الشروط المسبقة.

ولم يعد لفكرة إنشاء آلية لتحديد الجهة المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية أي جدوى في الوقت حيث

حددت واشنطن وحلفاؤها الجناة بالفعل، وعينوا أنفسهم جلادين بشكل أساسي.

ويبدو أنه قد تم خلق الانطباع بأن روسيا ستضطر لتغيير موقفها – مدفوعة بالضربات الجوية المشجعة جدا التي شنتها المجموعة الثلاثية ل الغربية، والكثير من العقوبات الجديدة التي توعدتنا بها واشنطن. وآن الأوان كي يفهم الغرب أن هذا المنطق لم ينجح قط في الماضي فيما يتعلق بروسيا، ولن ينجح في المستقبل أيضا. وقد سارع الوفدان البريطاني والفرنسي إلى وضع خطط لسورية قبل بضعة أيام. ونحن أيضا لدينا خطة. ونحن لا نزعم بأنها شاملة، ولكن اسمحوا لي بأن أُطلع المجلس عليها.

أولا، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري. ونحن جميعا على دراية بالأساس السياسي للتسوية. ويجب علينا أن نعمل معا لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي صممت المفاوضات التي جرت في إطار عملية آستانا ونتائج مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، من أجل مساعدته. إننا نحث الولايات المتحدة وحلفاءها على إنهاء أعمالهم العدوانية وتهديداتهم باستخدام القوة ضد دولة سورية ذات السيادة، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهي لا تؤدي إلا إلى جعل آفاق السلام أبعد منالا.

ثانياً، نحثهم على وقف جميع الجهود الرامية إلى خلق واقع جديد في سورية، وتقويض سيادتها وسلامة أراضيها، والعمل من أجل الحفاظ على الاحتلال الأجنبي لأجزاء من سورية ومواصلة تقسيمها، ونهب الموارد الطبيعية والتحريض على العداء بين مختلف قطاعات السكان.

ثالثا، نحث جميع الدول وجماعات المعارضة السورية على وقف خطابها العدواني البغيض الموجه ضد السلطات الشرعية في سورية وضد روسيا، والتوقف عن اتخاذ الخطوات التي تهدف إلى الإطاحة بالسلطة عن طريق العنف.

رابعا، ندعو الدول التي تملك تأثيرا موازيا إلى العمل من أجل أن تفصل في نهاية المطاف وبصورة لا رجعة فيها الجماعات المسلحة عن الإرهابيين، وإلى الشروع في تعاون دولي حقيقي في مجال مكافحة الإرهاب وبدون ازدواجية في المعايير.

خامسا، نحث المجتمع الدولي على الانضمام إلى الجهود الرامية إلى إيصال المساعدة الإنسانية في سورية دون مزيد من التأخير، ورفض أي تلاعب بالمسألة لأغراض سياسية.

وأخيرا، ندعو الكيانات المعارضة إلى التوقف فورا عن أي تحريض على العدوان الخارجي بسبب الاستفزازات باستخدام الأسلحة الكيميائية، وندعو رعاتها الغربيين إلى عدم استغلال هذه الاستفزازات.

السيد المُنيخ (الكويت): بداية، سيدي الرئيس، أقدم الشكر للسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم.

إن الأوضاع في سورية باتت تستحوذ على اهتمام كبير من قبل المجلس خصوصا في الفترة الأخيرة، التي شهدت تطورات خطيرة ومتسارعة، الأمر الذي يستدعي منا التفاعل معها بشكل سليم، وبما يخدم جهودنا في سبيل التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة السورية.

إن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع قبل أقل من شهرين، تناول الأوضاع الإنسانية في كافة المناطق السورية. ولذلك جاءت المطالبة بوقف أعمال القتال لمدة ٣٠ يوما على الأقل ومن دون تأخير بهدف تمكين الأمم المتحدة وشركائها من إيصال المعونة والخدمات الإنسانية وتقديم خدمات الإجلاء الطبي للمرضى والمصابين، وفقا لأحكام القانون الدولي.

ونؤكد هنا مجددا على مطالبة المجلس الواردة في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بإتاحة إمكانية الوصول بدون عوائق وبشكل مستمر للقوافل الإنسانية الأسبوعية، بما في ذلك المواد الطبية.

ونذكر هنا جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونطالب كذلك بالإنهاء الفوري لجميع الهجمات على المدنيين والأحياء السكنية والمرافق الطبيعة، كما جاء في ذات القرار.

إننا نشعر بالإحباط من عدم تنفيذ أحكام القرار ٢٠٤١ (٢٠١٨) حتى الآن. وندعو الأطراف ذات التأثير إلى العمل مع السلطات السورية تحديدا وحثها على تنفيذ القرار ٢٠٤١ (٢٠١٨)، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. ونتوقع من الدول الضامنة لاتفاق أستانا، وهي روسيا وإيران وتركيا، إحراز تقدم في هذا الصدد، وفقا لما جاء في البيان الصادر عن قمتها الثلاثية في اسطنبول في ٤ نيسان/أبريل الجاري.

ونتفق مع البيان الذي سيدلي به ممثل السويد فيما يتعلق بالتعبير عن القلق حيال الوضع الإنساني في كل من الغوطة الشرقية وإدلب وشمال حلب. كما نعبر عن قلقنا حيال العقبات المتزايدة التي تواجه الأمم المتحدة في الوصول إلى المدنيين الذين فروا من الغوطة الشرقية، وندعو الحكومة السورية إلى تيسير وصول موظفي الأمم المتحدة إلى معسكرات النازحين على الفور.

وفيما يتعلق بالرقة، نشكر السيد لوكوك، وكيل الأمين العام، على المعلومات المستجدة التي قدمها اليوم بعد زيارة بعثة التقييم الإنساني. ونرحب بما يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سبيل إعداد الخطط الإنسانية اللازمة لتقديم المساعدات إلى الرقة ولضمان إزالة الألغام والمتفجرات التي باتت تشكل تهديدا للعودة الآمنة للاجئين والمشردين داخليا.

وفيما يتصل بالوضع في الركبان، فإن من المهم التأكيد على ضرورة الوصول المستدام للمساعدات الإنسانية إلى المخيمات في تلك المنطقة من داخل سورية. ونحث الأمم المتحدة وشركاءها على القيام بتسليم تلك المساعدات في أقرب وقت ممكن.

وختاما، سيدي الرئيس، نحث الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في مؤتمر المانحين الخاص بالأوضاع الإنسانية في سورية، الذي سيعقد في بروكسل في الأسبوع المقبل، نظرا لأهمية المؤتمر لتخفيف معاناة الشعب السوري الشقيق، التي دخلت عامها الثامن بدون حل جدي يحقن دماء الشعب السوري يلوح في الأفق القريب.

السيد أورنيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لوكوك للمرة الثانية اليوم على تقديمه آخر المعلومات عن الحالة الإنسانية في سورية. فقد ذكرتنا إحاطاته الإعلامية إن كانت هناك حاجة إلى تذكير بحجم الأزمة الإنسانية التي تواجهها سورية والمجتمع الإنساني. إن أكثر من ١٢ مليون شخص، هم نصف سكان سورية، مشردون الآن داخل البلد وخارجه. وينضم الأشخاص البالغ عددهم ٠٠٠ ٧٠٠ الذين فروا من ديارهم منذ بداية هذا العام وحده نتيجة لأعمال العنف المستمرة والمروعة إلى هذه الكتلة البشرية التي تبحث عن المأوى والحماية.

وسعى القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الذي اتخذ بالإجماع في ٢٤ شباط/فبراير، لتوفير الإغاثة لمن هم داخل سورية بضمان التوصل إلى هدنة إنسانية دائمة في النزاع. ونشعر بالاستياء لعدم تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) حتى الآن. ومن الضروري لنا جميعا أن نكثف جهودنا لكفالة التنفيذ الكامل والفوري للقرار في جميع أنحاء سورية. وفي ذلك الصدد، يجب على الدول الضامنة لاتفاق أستانا الوفاء بالتزاماتها، على النحو المبين في البيان المشترك الذي أصدره رؤساء هذه الدول في ٤ نيسان/ أبريل.

ونجدد التأكيد على مطالبة المجلس في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بالسماح بالوصول بدون عوائق وبشكل مستمر لقوافل المساعدة الإنسانية الأسبوعية – وأكرر قوافل المساعدة الإنسانية الأسبوعية – بما في ذلك المواد الطبية. ونذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وندعو إلى الوقف الفوري لجميع الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية والمرافق الطبية، على النحو المطلوب في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

ونشعر بقلق بالغ على المدنيين المتبقين في مدينة دوما، الذين يتعرضون لأعمال العنف المكثفة، مما أدى إلى مقتل المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية. ونطالب السلطات السورية بمنح رسائل تيسير مرور القوافل المساعدات الإنسانية إلى دوما على الفور.

ويساورنا القلق أيضا حيال تزايد العقبات التي تواجه الأمم المتحدة في الوصول إلى المدنيين الذين فروا من الغوطة الشرقية. وندعو السلطات السورية إلى القيام على الفور بتيسير وصول موظفي الأمم المتحدة بشكل مستمر إلى مخيمات المشردين داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، على السلطات السورية أن توافق فورا على طلبات التأشيرة لموظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كجزء من الطلب الكبير المستمر للمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في الوقت الحالي.

ونكرر التأكيد على أن أية عملية إجلاء، من الغوطة الشرقية أو أي مكان آخر، يجب أن تكون طوعية وأن تتماشى مع القانون الدولي. وينبغي لمن يقررون المغادرة أن يفعلوا ذلك إلى مكان آمن يختارونه، مع الحق في العودة. إن زيادة وجود الأمم المتحدة أمر حيوي لتلبية الاحتياجات، وليس أقلها احتياجات الحماية، للمتبقين في الغوطة الشرقية ولمن يصلون إلى مواقع الاستقبال على السواء.

وإذ نتناول الرقة، فإننا نشكر وكيل الأمين العام لوكوك على تقديمه آخر المعلومات في الوقت المناسب، الأمر الذي يأتي في أعقاب بعثة التقييم الإنسانية الأخيرة. ونرحب بالتخطيط الجاري حاليا لتقديم المساعدة إلى هذه المناطق. وتشكل الأجهزة المتفجرة المرتجلة خطرا خفيا ومميتا على الأشخاص العائدين إلى الرقة. ونشعر بقلق بالغ حيال العدد الكبير لضحايا هذه الأجهزة الوارد في آخر تقرير للأمين العام (S/2018/243). وستكون إزالة الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة أمرا ضروريا من أجل العودة الآمنة للمشردين داخليا وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية. وندعو الجميع إلى الإسهام في تنفيذ هذا الحكم من القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

ونشعر ببالغ القلق حيال حالة المدنيين في الركبان، وكثير منهم من النساء والأطفال. ومن الضروري توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل مستمر، فضلا عن ضرورة إيجاد حلول طويلة الأمد ودائمة للحالة هناك. ونناشد الأمم المتحدة وشركاءها القيام بإيصال المساعدات الإنسانية المقررة إلى الركبان في أقرب وقت ممكن.

كما أن الحالة الإنسانية في إدلب تبعث على القلق الشديد، بالنظر للزيادة السريعة في عدد الأشخاص المشردين داخليا الفارين إلى المحافظة والهجمات التي استمرت لمدة أشهر على مرافق الرعاية الصحية. ولا تزال عمليات إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود تشكل شريان حياة للسوريين الذين تشتد حاجتهم إليها في إدلب.

ويساورنا القلق أيضا حيال حالة الأشخاص البالغ عددهم ١٤٠ ٠٠٠ تقريبا الذين شردوا من عفرين. ونشيد بتوسيع نطاق الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك إيصال المساعدات إلى المناطق التي تستضيف المشردين داخليا. ونطالب السلطات السورية بضمان حرية تنقل المشردين داخليا للحصول على الخدمات

الطبية، وندعو تركيا إلى تمكين الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من العودة الآمنة والطوعية والكريمة .

إن حجم الأزمة في سورية والاستجابة الإنسانية اللازمة لا يزال هائلا.

ويضطلع المجتمع الإنساني بمهمة جبارة، ونحن نشيد بجميع الذين يعملون في ظروف صعبة للغاية. ويجب أن ندعمهم وندعم الشعب السوري. وفي ذلك الصدد، نشعر بقلق عميق إزاء النقص الحاد في تمويل عمليات الأمم المتحدة الإنسانية في سورية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم التزامات كبيرة في مؤتمر بروكسل في الأسبوع القادم ودفع تلك التعهدات في أقرب وقت ممكن. ويمكن التعويل على السويد للاستمرار في المساهمة بسخاء في الاستجابة الإنسانية في سورية.

ختاما أود أن أكرر ما قيل في هذه القاعة مرات عديدة من قبل، لأنه يستحق التكرار: الطريقة المستدامة الوحيدة لحل الأزمة الإنسانية في سورية هي من خلال إيجاد حل سياسي للنزاع. وفي هذا الوقت الحرج، يجب علينا أن نسعى إلى تنشيط العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة ونحاول تنحية خلافاتنا جانبا وأن نتحمل المسؤولية الموكلة إلى المجلس.

السيدة إكيلز – كوري (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام السيد لوكوك مرة أخرى على إحاطته الإعلامية. وكما هو الحال دائما، فإنه يزودنا بمعلومات ويضع خطورة الحالة الإنسانية في سورية في منظورها الصحيح.

أولا، بالنظر إلى جميع الاتهامات المثيرة للاهتمام التي استمعنا إليها في وقت سابق، أود أن أوضح بعض النقاط كل الوضوح. لقد وحد الأعضاء الـ ٧٥ في التحالف العالمي لدحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام جهودهم لتحرير السكان من سيطرة التنظيم في العراق، ولا يزال التحالف يواصل حملتنا للقضاء على التنظيم في سورية. وبالرغم من صعوبة المهمة، فإن عملياتنا نجحت في دحر ما يُسمى بخلافة تنظيم الدولة الإسلامية والتصدي لخطر كبير يهدد سلامنا وأمننا الجماعيين.

وقد حقق التحالف هذه المكاسب بينما ركز نظام الأسد وداعموه مدافعهم في الغالب على جماعات المعارضة السورية التي لم تكن تضم إرهابيين تابعين لداعش. وفي حين كنا نلاحق تنظيم الدولة الإسلامية وحققنا بالفعل مكاسب دائمة للشعب السوري، كان نظام الأسد مشغولا بقصف المدنيين في أماكن مثل حلب وإدلب والغوطة الشرقية. ونُفذت عمليات التحالف مع الامتثال الصارم لقوانين الحرب وللتقليل إلى أدنى حد من الخسائر في صفوف المدنيين. وفي الرقة، قام شركاؤنا بعمليات إجلاء للمدنيين الذين كان تنظيم الدولة الإسلامية يحاصرهم في المدينة من حي تلو الآخر.

وستسجل الولايات المتحدة مرة أخرى أن قوافل الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية هي موضع ترحيب في أي وقت في الرقة أو الركبان. ونرحب بتلك المساعدة ونحن مستعدون للقيام بكل ما في وسعنا لمساعدتها. وكما أشار وكيل الأمين العام لوكوك، فقد اضطلع فريق مشترك بين الوكالات تابع للأمم المتحدة بنجاح ببعثة تقييم في الرقة قبل أسبوعين فقط. وفي الركبان، تعمل قوات التحالف أيضا لدعم الجهود الإنسانية وتتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لتوفير التفاصيل المطلوبة عن الأمن التشغيلي وعمليات الإجلاء الطبي. وخلاصة القول إن الولايات المتحدة مستعدة لدعم إيصال المساعدات الإنسانية. ولا تزال التأخيرات مرتبطة، كما هو الحال دائما، بما إذا كان نظام الأسد سيسمح لقوافل الأمم المتحدة بالتحرك.

ولا نزال نسمع في هذه القاعة عن إزالة الألغام في الرقة. إن إزالة الذخائر غير المنفجرة من بين أولوياتنا القصوى عندما يتعلق الأمر بتحقيق الاستقرار في المنطقة: وقد قمنا حتى الآن بإزالة حوالي ٣ ٠٠٠ من المتفجرات من مخلفات الحرب؛ وقمنا

بتطهير قرابة ٣٠٠ موقع من مواقع الهياكل الأساسية الحيوية؛ وقمنا بتوعية أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص بمخاطر الألغام ودربنا ما يزيد على ١٢٠ سورية على تنفيذ عمليات إزالة الألغام. وهذه المهمة ليست سهلة بسبب كمية الذخائر التي خلفها تنظيم الدولة الإسلامية، ولكننا ندرك أن هذا العمل حيوي لكفالة عودة السوريين إلى ديارهم بأمان.

وعلاوة على إزالة الألغام في الرقة، قدمنا أكثر من ٥٠ مليون دولار في صورة مواد غذائية وأصناف غير غذائية للفئات الأكثر ضعفا. وعلى سبيل المثال، قدمنا ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ طن أغذية و ١٥١ مليون لتر من المياه إلى أكثر من ١٩٥ ٠٠٠ شخص. وبوسعي أن أواصل الحديث لأتكلم عن المدارس والعيادات الطبية التي دعمناها أو جهودنا لاستعادة الكهرباء. وسيسرنا إطلاع زملائنا أعضاء المجلس في أي وقت على هذه التفاصيل.

إن المسألة هي أننا لم نحضر هنا لتثقيف أنفسنا بشأن عمل التحالف العالمي لدحر تنظيم الدولة الإسلامية في الرقة وجهودنا المتواصلة لتيسير إيصال المساعدات عبر خطوط التماس إلى الركبان. لقد دعتنا روسيا للانعقاد في إطار حملة رسائل لمحاولة صرف الانتباه عن الفظائع التي ارتكبها نظام الأسد. ولتحقيق ذلك، طلبت روسيا إلى مجلس الأمن تركيز اهتمامه على جزء واحد من سورية لا يقتل فيه نظام الأسد المدنيين بالبراميل المتفجرة أو بالأسلحة الكيميائية المحظورة.

لننظر في ما حدث منذ طالب مجلس الأمن في قراره ٢٤٠١ (٢٠١٨) بوقف إطلاق النار. ففي ٢٤ شباط/فبراير، طالب المجلس بوقف القتال في سورية. وعوضا عن ذلك، في نفس يوم اتخاذ القرار، تجاهله نظام الأسد بشكل صارخ. وتجاهل نظام الأسد وداعموه المجلس وأطلقوا حملة شاملة للاستيلاء على الغوطة الشرقية. وبلغت الحملة ذروتها باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. وشُرد أكثر من ١٥١ ٠٠٠ من المدنيين.

وتتصاعد الآن حدة القتال في شمال غرب سورية. وخلال الفترة بين ٢ و ١٧ نيسان/أبريل، ألحقت الضربات الجوية الروسية والسورية أضرارا بأربعة مرافق طبية في ذلك الجزء من البلد – في تكرار يبعث على القلق لظروف سابقة. وخلال الفترة بين منتصف آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل، أفادت أنباء بأن الضربات الجوية قتلت ١٨٨ مدنيا وتسببت في إصابة ١٢٠ آخرين. وإضافة إلى وقف إطلاق النار، دعا المجلس مرارا وتكرارا إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عراقيل في سورية. لكن ومنذ بداية عام ٢٠١٨، لم تسمح السلطات السورية سوى لست قوافل مشتركة بين الوكالات بإيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس – ست قوافل. ويشكل ذلك نسبة خمسة في المائة فقط من المساعدات التي طلبت الأمم المتحدة السماح بإيصالها عبر خطوط التماس.

ونحن بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى التركيز على كفالة تنفيذ طلب المجلس بوقف إطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق بشكل فعلي في الميدان، ولكن ذلك سيتطلب من نظام الأسد وقف حملته الوحشية ضد الشعب السوري ومن البلدان التي لها تأثير على الأسد الانضمام إلينا في مطالبة نظام الأسد بوقف ذبحه العبثي للشعب السوري.

إن الولايات المتحدة لن تتوقف عن التركيز على السبل الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف، مهما دعا زملاؤنا الروس إلى عقد هذه الجلسات المغرضة والتي تهدف بصورة شبه مكشوفة إلى صرف الانتباه.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك، على إحاطته الإعلامية، وأن أثني عليه مرة أخرى على جهوده التي لا تعرف الكلل وكذلك الجهود التي يبذلها فريقه، في

الاستجابة لخطورة وإلحاح الحالة الإنسانية في سورية. وأود أيضا أن أشكر روسيا على طلب عقد جلسة الإحاطة هذه، لتمكيننا من تقييم الحالة الإنسانية في كل من الرقة والركبان، بعد مرور شهر ونصف على اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

وأود أن أقول بضع كلمات عن الحالة الإنسانية في سورية ككل قبل تناول حالتي الرقة والركبان تحديدا، ثم سنكرر في النهاية مطالبتنا بتقديم مساعدة حقيقية لسكانهما عن طريق ضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة سريعة وآمنة. ويشكل ذلك عنصرا رئيسيا في مشروع قرارنا بشأن سورية، الذي لا يزال قيد التفاوض بين أعضاء مجلس الأمن.

بالرغم من اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) ونداءاتنا المتكررة، فإن الطابع الملح للحالة الإنسانية في سورية صارخ. والحالة على أرض الواقع في سورية تشكل كابوسا يبدو بلا نهاية. وكما أتيحت لنا الفرصة لتسليط الضوء خلال كل جلسة من جلسات المجلس بشأن هذا الموضوع، فإن الهجمات البرية وأشكال الحصار والقصف العشوائي بالقنابل – بما في ذلك على المدارس والمستشفيات – واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد سكان دوما في ٧ نيسان/أبريل قد دمرت سورية تدميرا كاملا في تجاهل تام للقانون الدولي. وأدى اللجوء إلى الإرهاب كأسلوب من أساليب الحرب، كما نعلم جميعا، إلى عواقب وخيمة. وعلاوة على ذلك، منذ ١٨ شباط/فبراير، قُتل ١ ٨٠٠ شخص على الأقل ويعاني الآلاف من إصابات لا سبيل إلى علاجها في كثير من الأحيان.

وكما قال السيد لوكوك لتوه، فإن المأساة الإنسانية في سورية لا تزال تشكل فضيحة يومية وسبة دائمة في جبين الضمير العالمي. ومنذ آذار/مارس، اضطر حوالي ١٥١ ٠٠٠ سوري إلى الفرار من الغوطة الشرقية. وأُجبر ما بين ٩٠ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ منهم على الإقامة في المخيمات المحيطة بدمشق، مما يعيق حصولهم على الخدمات الأساسية. وحتى الآن، لم يُسمح إلا لـ ٤٥ ٠٠٠ شخص بمغادرة المخيمات، حيث أن قدرات الاستيعاب مشبعة. وبالرغم من الحالة الملحة، فإن الوصول إلى المخيمات معقد بسبب تكثيف الإجراءات الإدارية التي يفرضها النظام على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وثمة عراقيل مماثلة أمام إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية للسكان المتبقين في الغوطة الشرقية، وخاصة في دوما. وهذه جميعا مآس وانتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني.

وفي إدلب، أدى وصول عشرات الآلاف من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من الغوطة الشرقية إلى زيادة تفاقم الحالة الإنسانية في المحافظة التي تستضيف الآن أكثر من ١,٢ مليون نازح داخليا. وهذا يعني أنه يجب علينا أن نكون نشطين ومتيقظين عندما يتعلق الأمر بإدلب: أن نكون نشطين، في ظل الوضع الصعب للغاية السائد هناك اليوم، ولكن أيضا متيقظين بصفه خاصة فيما يتعلق بالمخاطر الناجمة عن اندلاع المزيد من العنف في المنطقة. فإذا لم نتوخ الحذر، سيكون القادم أسوأ في إدلب.

وفيما يتعلق بالحالة في الرقة، كما وصفها السيد لوكوك في إحاطته الإعلامية، فإن المدينة تواجه تحديا تمثله عوده ٩٠ ٠٠٠ شخصا. ومن المؤكد إن التحدي كبير. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ بعض التطورات الإيجابية، مثل إعادة فتح المدارس ووجود ثلاث عيادات عاملة، وكذلك توزيع الكتب المدرسية، على سبيل المثال لا الحصر. وقد أصبح من الضروري الآن السماح للجهات الفاعلة الإنسانية بتوجيه المياه والأغذية والاستجابات الأخرى لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. ونظرا للحالة التي خلفها تنظيم داعش في المدينة، فإن إزالة الألغام لأغراض إنسانية تمثل أيضا مسألة بالغة الأهمية يتوقف عليها كل شيء آخر، وحيث يجب قطعا مواصلة الجهود وتعزيزها. وهذا جهد تشارك فيه فرنسا مشاركة كاملة. لقد خصصنا ١٠ ملايين يورو في نهاية عام ٢٠١٧ وموّلنا اثني عشرة مشروعا للمشردين

الراغبين في الاستيطان في الرقة على وجه الخصوص، وكذلك المعونة الطارئة، واستعادة الخدمات الأساسية، والرعاية الصحية، وإزالة الألغام.

وفي الركبان، لا بد أن تسفر المناقشات مع الهلال الأحمر العربي السوري عن السماح بتوجيه الشحنات وتفريغها عن طريق الأمم المتحدة، مع ضمان سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وبما أنه لم ينفذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، أود أن أعيد التأكيد هنا، باسم فرنسا، على ندائنا العاجل إلى ضمان إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق إلى جميع أنحاء الأراضي السورية. وهذا هو حقا المفتاح، إلى جانب وقف الأعمال القتالية، لحدوث تحسن حقيقي في الحالة الإنسانية في سورية. وعلى وجه التحديد، فإن ذلك يعني أنه يجب على النظام السوري إصدار التأشيرات اللازمة ورسائل التفويض لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، مع مراعاة أهداف تشغيلية فورية ثلاثة.

أولا، وجوب وصول عدد كاف من القوافل الإنسانية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها والمواقع المحاصرة، ولا بد من ضمان سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ثانيا، يجب أن يتلقى المدنيون الذين ما زالوا في الغوطة الشرقية المساعدة الإنسانية العاجلة والحماية. ثالثا، يجب أن تقدم المساعدة للأشخاص المشردين، بما في ذلك في المخيمات والمجتمعات المضيفة حول دمشق، وفي محافظة إدلب، وفي منطقة الفرات. إن استعادة النظام للغوطة الشرقية، في ظل الظروف المروعة التي نعرف عنها، لا يغير هذه المقتضيات التي تندرج في إطار القانون الدولي الإنساني والقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الذي اتخذه المجلس بالإجماع.

وهذه هي تحديدا الأهداف التي نؤيدها بقوة في سياق مشروع القرار الذي قدمته فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لأعضاء مجلس الأمن يوم السبت، ونوقش في قراءته الأولى بالأمس. يهدف مشروع القرار إلى تحقيق تقدم جوهري من الناحية الإنسانية، يتسق اتساقا تاما مع الأولويات التي أُعرِب عنها اليوم. ونظرا لحالة السكان الكارثية، أطلقت فرنسا برنامجا إنسانيا طارئ بقيمة ٥٠ مليون يورو. كما أن مشروع القرار يهدف إلى إعادة إنشاء آلية لإسناد المسؤولية فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية لوضع حد نهائي للبرنامج الكيميائي السوري. وأخيرا، يطلب مشروع القرار عقد مفاوضات سياسية قاطعة تحت رعاية الأمم المتحدة، بدعم من المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وختاما، وبما يتجاوز النهج الانعزالي – الذي أدى إلى العديد من المآزق – فإن المبادرة التي أطلقتها فرنسا فيما يتعلق بمشروع القرار هذا، جنبا إلى جنب مع الشريكين البريطاني والأمريكي، تحدد، لأول مرة، الجوانب الإنسانية والسياسية والكيميائية للمعادلة السورية. ومن خلال هذا النهج الشامل والمتكامل، يسعى مشروع القرار إلى تهيئة حيز للتفاوض، وتحديد مجالات التقارب المحتملة، ومن ثم – ونأمل – تهيئة الظروف لديناميكية دبلوماسية حقة بشأن الملف السوري. ونعلم جميعا مدى صعوبة هذه المهمة، ولكن يحدونا الأمل في أن هذا يساعدنا هذا النهج على الخروج من المأزق، وفتح الطريق أمام مفاوضات حقيقية.

ونظرا للاهتمام الذي تولد بسبب مشروع قرارنا وما أسفرت عنه مناقشاتنا الأولى البناءة، فإن هذا النهج الجديد يحظى، على أية حال، بتأييد واسع النطاق وينطوي على التزام على هذا الأساس بتعميق المفاوضات التي تتطلب حسن نية بهدف التوصل إلى نتيجة، على الرغم من أننا ندرك جميعا مدى صعوبة ذلك. إننا مدينون لأبناء الشعب السوري الذين ينتظرون، على تنوعهم، في يأس.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أود أن أطلب من الأمانة العامة شيئا – أعتقد أنه سيكون مفيدا جدا للمجلس أن يقدم له إما إحاطة إعلامية أو عرضا موجزا بشأن المرحلة الحالية التي وصلت إليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، وما هي خططهما القادمة. علاوة على ذلك، سيكون من المفيد معرفة ما إذا كان هناك أي تأخير في وصولهما لدوما، وسرد لما تسبب في هذا التأخير. وسأغدو في غاية الامتنان، إذا كان من الممكن توفير ذلك في غضون ٢٤ ساعة، .

أنتقل إلى المسألة المعروضة علينا في هذه الجلسة حيث أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية. مما يؤسف له أن بعض المتكلمين قد استخدموا سرد اليوم بشأن الحالة الإنسانية للإدلاء بملاحظات سياسية. وأذكر بالفيلسوف الإنكليزي إدموند بورك، الذي قال إنه لخطأ عام شائع تصور أن أكثر الناس ضجة إعرابا عن التذمر لصالح الجمهور هم أكثرهم حرصا على رفاهه. وأعتقد أنه قد ينطبق كثيرا جدا على اليوم.

إننا نتكلم عن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ليس لدي الخلاصة الوافية الكاملة لأنشطة الحكومة البريطانية في المجال الإنساني في سورية، ولكن يمكنني القول أنه في ٢٠١٧ قدمنا ١٦٠ مليون دولار لنداء الأمم المتحدة، وفي ٢٠١٨ سنقدم ١٣٨ مليون دولار. ويقارن هذا ٥,٥ ملايين دولار قدمتها روسيا في ٢٠١٧، ولا شيء في ٢٠١٨. نحن من أكبر ثلاث جهات مانحة لخطة الاستجابة الإنسانية في سورية، ونحن ثاني أكبر مانح ثنائي للاستجابة الإنسانية في سورية منذ عام ٢٠١١. وحتى الآن، التزمنا بتقديم ٣,٥ بلايين دولار استجابة للأزمة في سورية، وتمثل هذه أكبر استجابة لأزمة إنسانية واحدة تقدمها المملكة المتحدة. ونشجع أنفسنا جميعا على فعل كل ما في وسعنا لدعم نداءات الأمم المتحدة. ونحن، أيضا، سنضطلع بدور نشط في مؤتمر بروكسل القادم.

أنتقل إلى الرقة، حيث رحبنا بأول بعثة تقييم تابعة للأمم المتحدة. وتواصل المملكة المتحدة تقديم الدعم الإنساني إلى الرقة والمناطق المحيطة بها. ففي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قمنا بتكثيف دعمنا إلى شمال شرق سورية، بإعادة تزويد المستشفيات والوحدات الجراحية المتنقلة، وقدمنا ١٤٥ ٠٠٠ استشارة طبية و٣١ ٠٠٠ مجموعة من مواد الإغاثة شملت معدات للطبخ وأغطية. وساعدنا على تحسين أمكانية حصول ١٥ ٠٠٠ نسمة على المياه النقية. كما نساهم في إزالة الألغام والمتفجرات في الرقة، وننظر في سبل تقديم المزيد من الدعم إلى إزالة الألغام في جميع أنحاء سورية.

وإذ أتناول الحالة في الركبان، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بحكومة الأردن على توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان، بما في ذلك توزيع المعونة الأساسية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وأيضا، نشيد بجهود وكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية التي ظلت تتفاوض بشأن إيصال المساعدات انطلاقا من دمشق. وأود أن أؤكد على حق المدنيين المشردين في الركبان في ما يسمى بخندق الحماية والخدمات الإنسانية المستمرة وعمليات التوزيع، سواء كانت عبر الخطوط أو عبر الحدود، وفقا للمبادئ الإنسانية والقانون الإنساني الدولي.

ونحث النظام ومسانديه على تيسير وصول الأمم المتحدة والشركاء في مجال العمل الإنساني بغية إيصال المساعدة التي تمس الحاجة إليها إلى ما يقدر بنحو ٧٠ ٠٠٠ إلى ٨٠ ٠٠٠ شخص في دوما وإلى جميع الأشخاص المتبقين في الغوطة الشرقية. وعلى غرار المتكلمين الآخرين، نشعر أيضا بالقلق حيال الظروف السيئة في المخيمات والمواقع التي فر الناس إليها من الغوطة الشرقية. ونتطلع إلى إيجاد موقع يمكنهم فيه التمتع

بحرية التنقل، وحيث يمكن السماح لهم بالعودة إلى ديارهم. وفي هذا الأثناء، لا بد من حمايتهم من عمليات انتقام النظام، ونحن طلبنا، في المشاورات التي عقدت في مرحلة مبكرة، إيلاء المزيد من الاهتمام من جانب الأمم المتحدة، ولكن أيضا من الحكومة السورية، لمنح التأشيرات لموظفي الأمم المتحدة الذين يمكنهم الدخول والمساعدة في أداء وظيفة للحماية.

وكنت أعتزم أن أتكلم عن القرار السياسي والخطوات المقبلة، ولكن السفير الفرنسي بين هذا بوضوح شديد، وليس لدي أي شيء أضيفه إلى ذلك ولكنني أؤيد تأييدا صادقا ما قاله. ونناشد جميع أعضاء المجلس الاحتشاد وراء الفكرة التي مفادها أننا ينبغي أن نستفيد مما حدث باعتباره فرصة لإعادة عملية السلام إلى مسارها. إننا نريد أن نجري مناقشة جيدة للغاية بشأن السبل الممكنة للقيام بذلك في معتكفنا في السويد حيث سنستفيد من وجود الأمين العام أيضا.

وفي الختام، أود أن أختتم بياني بإحدى أشهر كلمات إدموند بورك: ”إن كل ما يتطلبه انتصار الشر هو ألا يحرك الخيرون ساكنا“. ويمكننا جميعا أن نفعل شيئا وآمل أن نستخدم الأيام المقبلة بحكمة.

السيد تومیش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية :) نشكر وفد الاتحاد الروسي على مبادرته بعقد جلسة اليوم المفتوحة بشأن المسألة الإنسانية الحرجة للغاية في سورية، ونشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية الشاملة والزاخرة بالمعلومات. وعلى غرار الآخرين، نعرب عن قلقنا البالغ حيال استمرار الطابع الحاد والمدمر للحالة الإنسانية في سورية.

وإذ أتناول الموضوع الرئيسي لإحاطتنا الإعلامية اليوم، فإننا نشيد ببعثة التقييم إلى الرقة التي نفذها زملاؤنا في مجال العمل الإنساني من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ١ نيسان/ أبريل. ومن المثير للقلق فعلا أنه بالرغم من ارتفاع عدد الذخائر غير المنفجرة على أرض الواقع، فإن ما يقدر بنحو ٠٠٠ ١٠٠ شخص قد عادوا إلى الرقة. وأبلغ فريق التقييم، من خلال الوقائع التي حصل عليها، المجلس المحلي بوقوع دمار على مستوى عال للغاية، مع تسوية نحو ٧٠ في المائة من المباني بالأرض أو إلحاق أضرار بها، وانعدام العديد من الخدمات، مثل المياه والكهرباء والرعاية الصحية أو محدوديتها للغاية. واستأنفت بعض المدارس أعمالها ولكن بدون المواد المدرسية واللوازم الأخرى. ويجدر بالإشادة بكون الأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين المحليين يقدمون المساعدة إلى المحتاجين في المدينة، وأيضا يستجيبون لسد الثغرات وتلبية الاحتياجات ذات الأولوية في مجالات المعونة الأساسية والخدمات الأساسية.

ونشعر بالقلق حيال مصير مخيمات اللاجئين في الركبان والحدلات، الواقعة على الطريق المؤدي إلى الحدود الأردنية في المنطقة المحمية التي يبلغ نصف قطرها ٥٥ كيلومترا. ووفقا لمعلوماتنا يوجد، في كلا المعسكرين، حوالي ٠٠٠ ٨٥ لاجئ يعيشون في الخيام. والعديد منهم مرضى ويعانون من الجوع والافتقار إلى العناية، بسبب نقص الأطباء واللوازم الطبية. ونرى أن للمخيم إمكانية خطيرة للتحول إلى أي مكان يقبل فيه حصول كل شيء – حيث يعمل المرتزقة الأجانب والمدربون والمجندون في صفوف المنظمات المتطرفة بدون قيود. ونشعر بالجزع أيضا من التقارير التي تفيد بأن الجماعات المسلحة لا تسمح بدخول القوافل الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والحكومة السورية إلى المنطقة الأمنية. وندعو إلى أن يسمح لمنظمة الصحة العالمية ولشركاء الأمم المتحدة الآخرين في مجال العمل الإنساني بالدخول إلى المخيمات.

ونؤيد اقتراح الاتحاد الروسي لإنشاء ممرات إنسانية من أجل سحب اللاجئين من منطقة التنف ومخيم الركبان، باستخدام نموذج الممرات التي أنشأها العسكريون الروس والسوريون خلال الأزمة في حلب، حينما غادر آلاف المدنيين المدينة. كما نشيد بالسلطات في الأردن التي، في وقت سابق هذا العام، سمحت

لمرة واحدة بإيصال المعونة الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة باستخدام رافعات إلى عشرات الآلاف من المشردين من سورية.

وتدعو كازاخستان جميع الأطراف إلى الوقف الفوري لجميع أنشطة الحرب في سورية، والسماح بإيصال المعونة الإنسانية إلى جميع المحتاجين، فضلا عن إجلاء جميع المرضى الذين يحتاجون إلى العلاج العاجل الذي لا يمكن توفيره هناك. وتؤيد كازاخستان جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغية كفالة تقديم المساعدة الإنسانية بشكل منضبط ومستمر ومحسن إلى سورية في عام ٢٠١٨.

وفي ضوء الظروف السائدة، فإن الحاجة حرجة للغاية إلى أن ينفذ جميع أعضاء المجلس القرار المتخذ مؤخرا ٢٤٠١ (٢٠١٨). ونتطلع إلى استمرار إبلاغ المجلس بصورة متواترة ومرحلية بتنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) من خلال تقديم الإحاطات الإعلامية المنتظمة بشأن سورية وتقارير الأمين العام، على النحو المنصوص عليه في القرار. وفي هذا السياق، نؤيد نتائج الاجتماع الثلاثي الثاني لرؤساء الدول الضامنة لعملية أستانا – رؤساء روسيا وتركيا وإيران – الذي عقد في ٤ نيسان/أبريل في أنقرة. ونعتقد أن مؤتمر القمة الثلاثي خطوة هامة نحو تسوية الحرب السورية.

وأخيرا، يجب أن نركز على الوحدة الوطنية السورية، وهي أمر بالغ الأهمية، ولا سيما بعد دحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبعد الحرب التي طال أمدها، لا بد من معالجة مسألة الحدود والأقاليم وفقا للدستور من أجل منع إعادة ظهور الجماعات المتطرفة. إن المسائل المعروضة علينا تتمثل في المستقبل القانوني والسياسي للرقة ويجب أن نراعي مصالح وحقوق الجماعات العرقية والقبلية المختلفة التي تشكل السكان المحليين.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ومرة أخرى، تود بولندا أن تؤكد بقوة على الأهمية القصوى لتوفير إمكانية الوصول المستمر وبدون عائق لجميع الجهات الفاعلة الإنسانية في جميع أنحاء سورية. وندعو جميع أطراف النزاع إلى تنفيذ وقف إطلاق النار وضمان الوصول للأغراض الإنسانية وعمليات الإجلاء الطبي على النحو المتفق عليه بالإجماع في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

ولا نزال نشعر بقلق عميق من الحالتين في محافظة إدلب، التي تعاني من تدفق جديد المشردين داخليا، وفي محافظة حلب. وفي هذا السياق، نعتقد أن العمليات العسكرية في شمال غرب سورية قد زادت تعقيد الحالة وأدت إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان المحليين، وهو داع آخر من دواعي قلقنا البالغ.

ونود أن نكرر دعوتنا القوية جميع الأطراف المؤثرة في الحالة على أرض الواقع، ولا سيما الاتحاد الروسي وإيران، إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتوصل إلى وقف كامل لأعمال القتال في جميع أنحاء أراضي سورية. ونصر على أن تمتثل جميع الأطراف في سورية لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. لقد اتخذت بعض الخطوات الإيجابية الصغيرة التي تشمل استقبال ثماني قوافل في منتصف آذار/مارس، مما يدل على أن من الممكن إحراز تقدم بالرغم من أن هناك الكثير من العمل الذي يلزم القيام به.

ومما يؤسف له أننا لم نر بعد أي تغييرات هامة في هذا المجال. وفي هذا الصدد، ندعو روسيا وإيران وتركيا إلى الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها بوصفها ضامنة لاتفاق أستانا.

وعلى غرار العديد من الوفود الأخرى، نود أن نؤكد على أهمية الدورة المقبلة لمؤتمر بروكسل الثاني. فهي سوف تعالج الحالة الإنسانية المأساوية في سورية وتؤكّد مجددا دعم المجتمع الدولي للمحتاجين في سورية، وكذلك في البلدان المجاورة.

ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على رأينا بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري. وقد دعمنا على الدوام الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب في سورية.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشدد على أن التوصل إلى اتفاق سياسي يظل السبيل الوحيد للتوصل إلى حل مستدام لهذا النزاع، بما في ذلك القضاء المبرم على التطرف العنيف. وهذا يتطلب انتقالاً سياسياً حقيقياً وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، الذي تم التفاوض عليه بين الأطراف السورية في إطار عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تثني بولندا على الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، لتيسير تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تودّ جمهورية غينيا الاستوائية أن تشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه الجلسة، وأن تشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك، على بيانه التوضيحي والوصف المفصل للحالة الإنسانية في مدينة الرقة ومخيم الركبان للاجئين.

قبل أربعة أشهر، في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، عندما اتخذ أعضاء مجلس الأمن القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، أشاروا إلى ارتفاع أعداد الأشخاص المشردين واللاجئين الذين فروا من سورية إلى البلدان المجاورة نتيجة لتصاعد العنف والأزمة الإنسانية الخطيرة (انظر S/PV.8141). ومنذ عام ٢٠١٥، أدت الاشتباكات التي وقعت في الرقة إلى رحيل كثير من الأسر السورية إلى مخيم الركبان على حدود الأردن الشمالية، في حين كانت قوات المعارضة السورية والميليشيات الشيعية تتقاتل عند نقطة التنف الحدودية والمثلّث الحدودي بين الأردن والعراق وسورية.

وتجدر الإشارة إلى أن الرقّة كانت المعقل السوري الرئيسي لتنظيم الدولة الإسلامية. إن الحالة في الرقة شديدة الصعوبة، بالنظر إلى أن الهجمات العسكرية أدت إلى تدمير مساحات كبيرة من الهياكل الأساسية المدنية والمباني السكنية.

وتكرر جمهورية غينيا الاستوائية الإعراب عن بالغ قلقها إزاء الحالة الإنسانية المأساوية في سورية، وفي القضية المعروضة علينا، في الرقة وفي مخيم الركبان. ونشيد بالجهود والأعمال التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية، التي توفر للآلاف من الناس في الرقة الأدوية واللوازم الطبية.

بيد أن سكان الرقة ما زالوا محرومين من المساعدة الإنسانية نظراً لعدم وجود المنظمات الإنسانية الدولية في المنطقة ولا يمكن للسلطات المحلية تحسين الحالة.

وعلاوة على ذلك، فإن حالة المدنيين العائدين إلى الرقة، حيث يواجهون الخطر المستمر نظراً لارتفاع عدد الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة، وكذلك الحالة الوبائية في المدينة مع وجود آلاف الجثث التي لا تزال تحت أنقاض المباني المدمرة، تتطلب الاهتمام البالغ من جانب المجتمع الدولي ومجلس الأمن، بحيث يمكن اتخاذ إجراءات عاجلة.

وفي هذا الصدد، يواصل وفد بلدي تشجيع البلدان التي لديها القدرة على التأثير في أطراف النزاع على البحث عن سبل لتحقيق التقدم الكبير في تنفيذ أحكام القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) وفي توفير إمكانية وصول المنظمات الإنسانية الدولية وقوافل الأمم المتحدة بصورة منتظمة ومستمرة إلى سكان الرقة ومخيم الركبان لتقديم الرعاية للمرضى والجرحى والوفاء بالاحتياجات الملحة التي لا يمكن الوفاء بها من خلال إيصال الإمدادات بصورة متفرقة.

ونختتم بياننا بالإشارة إلى رغبة الشعوب الأفريقية وإرادتها، على النحو المعرب عنه في البلاغ الصادر عن مفوضية الاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل، الذي يشدد على أن:

”الشعب السوري قد عانى لفترة أطول مما ينبغي. وفي مواجهة هذه الحالة العسيرة، فإن مسار العمل الوحيد المعقول هو بتكثيف الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي دائم يقوم على مصالح الشعب السوري ويحترم السلامة الإقليمية لسورية.“

السيد داه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي الاتحاد الروسي على مبادرته بتنظيم هذه الإحاطة الإعلامية بشأن الحالة الإنسانية في الرقة والركبان. كما نشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطته الإعلامية المفيدة بشأن الحالة الإنسانية في سورية، ولا سيما في هاتين البلدتين في إطار تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

وعلى الرغم من الهدوء النسبي في الآونة الأخيرة، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء خطورة الحالة الإنسانية في الميدان. وفي الواقع، خلال شهرين بعد اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بالإجماع، يلاحظ وفد بلدي مع الأسف أنه لم يُنفّذ. وتجدر الإشارة إلى أن القرار يقتضي السماح بهدنة إنسانية على المدى الطويل لإيصال المساعدة الإنسانية وما يتصل بها من خدمات بشكل آمن ودون عوائق، فضلاً عن الإجلاء الطبي للمرضى والجرحى الذين هم في حالة خطيرة، وفقاً للقانون الدولي المنطبق.

ويكرر وفد بلدي دعوته إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) في جميع أنحاء البلد – من الغوطة الشرقية إلى دوما وعفرين، حيث لا تقل الاحتياجات الإنسانية إلحاحاً – وكذلك في الرقة ومخيم الركبان للمشردين داخلياً، الذي يعاني كارثة إنسانية.

وعلى الرغم من أن الجماعات الإرهابية قد هُزمت وأُخرجت من مدينة الرقة، لا تزال عودة الأشخاص إلى مناطقهم الأصلية إشكالية بسبب الافتقار إلى الهياكل الأساسية، بما في ذلك الهياكل الأساسية الصحية والاجتماعية، فضلاً عن الافتقار إلى العديد من الخدمات، مثل إمدادات المياه والكهرباء. وعلاوة على ذلك، فإن وجود الذخائر غير المنفجرة يشكل خطراً شديداً على السكان. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تم الإبلاغ بين ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ عن إصابة ٦٥٨ شخصاً على الأقل بجراح ومقتل أكثر من ١٣٠ آخرين من جراء الألغام والمفخخات والذخائر غير المنفجرة في المدينة، حيث كانت تقع في المتوسط ستة حوادث انفجار في اليوم. إن محدودية فرص الحصول على الرعاية تفاقم أيضاً من خطر إصابة الناس بجراح جراء تلك التفجيرات. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي إلى تعبئة المجتمع الدولي لتقديم المساعدة اللازمة لتعافي الجرحى ودعم أنشطة إزالة الألغام والتوعية بالأخطار التي تشكلها الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وفيما يتعلق بمخيم الركبان للمشردين داخلياً، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء الظروف المعيشية غير المستقرة للغاية للسكان المحليين، التي تتعلق أساساً بعدم إمكانية الوصول إلى المخيم، وهو يتعرض بصورة منتظمة إلى العواصف الرملية وارتفاع ملوحة المياه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموقع النائي للمخيم، حيث لا توجد إمكانية وصول إلى الطرق، يجعل من الصعب توفير الأدوية والأغذية ومياه الشرب إلى السكان. ويحث وفد بلدي أطراف النزاع على السماح للوكالات الإنسانية بالقيام ببعثات إلى تلك المناطق لتقييم احتياجات السكان وتزويدهم بالمساعدة الإنسانية الكافية، وفقاً للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

وترى كوت ديفوار أن عمل المجتمع الدولي، بغية توفير الاستجابة الإنسانية الكافية إلى احتياجات الشعب السوري، يجب أن تكون جزءاً من جهودنا العامة الجماعية الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية. لذا فإننا نؤكد من جديد موقفنا المبدئي المؤيد للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض للنزاع السوري في إطار حوار سياسي شامل بين مختلف الجهات

الفاعلة على أساس عملية جنيف، عملاً بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

ونرحب بإتاحة الفرصة لنا لمعالجة الحالة الإنسانية في سورية، وندعو مرة أخرى إلى التنفيذ الفوري للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) في جميع أنحاء البلد.

وينبغي أن تكون الاحتياجات الإنسانية الملحة للسكان داخل سورية محور اهتمامنا، بغض النظر عن موقع هؤلاء المحتاجين. ولا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين على رأس أولوياتنا. وكما ذكر الكثيرون، فإن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة سيشاركان في رئاسة المؤتمر الثاني بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي سيعقد في بروكسل يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل. ويؤمل أن يساعد المؤتمر على جمع أموال لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة في سورية، فضلاً عن حشد الدعم السياسي لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة. فهناك حاجة ماسة للأمرين على السواء. وبما أن الحرب السورية تدخل عامها الثامن، نأمل من المجتمع الدولي مواصلة التضامن مع أكثر من ١٣ مليون سوري هم الآن في حاجة إلى المساعدة الإنسانية.

سأركز في بياني على ثلاثة مجالات: الحالة في الغوطة وإدلب والرقة، والحالة في عفرين، والحالة في الركبان.

أولاً، بالنسبة إلى الغوطة وإدلب وعفرين، أدى الهجوم العسكري الذي شنّه النظام في الغوطة الشرقية إلى نزوح ١٥٠ ٠٠٠ آخرين من المدنيين لينضموا إلى قائمة المشردين داخلياً. وبعد فرارهم من العنف، هم الآن مُستضافون في إدلب وفي المناطق المتاخمة للغوطة في ريف دمشق. وهنالك حاجة ماسة إلى المأوى والغذاء والرعاية الطبية للأشخاص الذين أجبروا على ترك ديارهم في الغوطة.

إن التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي ضد المرأة مدعاة للقلق الشديد. وينبغي الاستماع إلى النساء والفتيات وغيرهن ممن يعربون عن شواغل تتعلق بالعنف الجنساني ومساعدتهم. وفي بداية السنة، عقدنا مناقشات بصورة متكررة بشأن القائمة المتزايدة من الأشخاص الذين يتم إجلاؤهم طبياً. وكان هناك ١ ٠٠٠ شخص مدرج في القائمة. وقد هالنا معرفة أن العديد من المرضى والجرحى من ذوي الحالات الحرجة انتظروا لساعات عديدة على متن حافلات الإجلاء المتجهة إلى إدلب. إن تنظيم رحلة كهذه يفتقر إلى المسؤولية من الناحية الطبية. فتلك ليست عمليات الإجلاء الطبي التي دعا إليها القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وعلاوة على ذلك، فإن أولئك الذين لا يزالون في دوما بحاجة إلى المعونة.

وتشعر مملكة هولندا بالقلق إزاء عدم تقديم النظام أي رسائل تيسير لقوافل المعونة الداخلة إلى دوما. وأشير إلى القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الذي يطالب بإيصال المعونة الإنسانية دون عوائق وبشكل مستمر إلى من هم في حاجة إليها. فالحصول على تلك المعونة، فضلاً عن تيسير وصول بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى دوما، أمر مطلوب على وجه الاستعجال. وندعو إلى الرصد المستقل لمراكز الإيواء الجماعية للأشخاص المشردين داخلياً في ريف دمشق. وينبغي عدم تمزيق الأسر بفصل الرجال عن زوجاتهم وأطفالهم. وحيثما حدث ذلك، تدعو الحاجة إلى عملية لجمع شمل الأسر.

إن الاحتياجات العاجلة للمشردين داخلياً في جميع أنحاء سورية تدعو إلى زيادة كبيرة في المعونة الإنسانية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تطلب الأمم المتحدة دخول البلد لمساعدة الشعب السوري. وندعو النظام السوري إلى منح الموظفين الإضافيين من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تأشيرات دخول في أقرب وقت

ممكن. ونلفت نظر المجلس أيضاً إلى محنة أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ شخص شُردوا بسبب الأعمال العدائية في منطقة عفرين. ويفرض التدفق الهائل للأشخاص المشردين داخلياً عبئا على المجتمعات المحلية المضيفة التي هي بالفعل غارقة في همومها. وندعو جميع الأطراف إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية وبحرية التنقل للمشردين داخلياً.

ثانياً، كان تحرير الرقة من داعش خطوة إيجابية وحاسمة في مكافحة تنظيم داعش في سورية. ومن المهم الآن المساهمة في إحلال الاستقرار في الرقة وتعزيز الحوكمة الشاملة للجميع. إن حماية المدنيين والمنظمات الإنسانية وغيرها من المنظمات الحكومية يجب أن تُحترم في جميع الأوقات. ونُرحّب بحقيقة أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد تمكّن من إجراء بعثة لتقييم الاحتياجات الإنسانية. ويمكن نشر استجابة إنسانية منسّقة على هذا الأساس. وتشكل إزالة الأجهزة المتفجرة الارتجالية أولوية. ومن الضروري إزالة الألغام حتى يتسنى للمشردين داخلياً العودة إلى ديارهم بأمان. وتُسهم مملكة هولندا في أنشطة إزالة الألغام في الرقة وما حولها وتدعو أعضاء المجلس الآخرين إلى أن يحذوا نفس الحذو.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالركبان، وما يسمى بالجدار الرملي. إن الحالة في الركبان، حيث لا يزال هناك أكثر من ٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً، تبعث على القلق. وقد جرى آخر توزيع للأغذية هناك في كانون الثاني/يناير. وبعيداً عن الأغذية، فالمعونة الطبية ضرورية أيضاً وينبغي أن تكون متاحة لجميع المحاصرين في تلك المنطقة. ومن المهم أن تصل المعونة إلى هؤلاء الناس من خلال الطريق الأسرع والأسهل.

وأخيراً، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على أهمية التنفيذ الفوري للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) في جميع أنحاء سورية. إن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، فضلاً عن حماية المدنيين، لا تزال ضرورة، وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بالمبادرة التي اتخذتها روسيا بطلب عقد جلسة اليوم العلنية.

ونشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الإعلامية، ونشيد بالأمم المتحدة على جهودها الرامية إلى التخفيف من الحالة الإنسانية في سورية.

لقد استمرّ النزاع السوري أكثر من سبع سنوات، مما أوقع معاناة لا تنتهي على الشعب السوري. ويحدونا أمل قوي في أن تتمكّن جميع الأطراف في سورية من حل هذه المسائل عن طريق الحوار والمشاورات. ويتحتم على المجتمع الدولي الاضطلاع بدور بنّاء من أجل التخفيف الفوري من حدة الأزمة الإنسانية في سورية. وكما هو الحال دائماً، ستواصل الصين تقديم المساعدات الإنسانية إلى سورية.

قبل أكثر من شهر، ومن خلال تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الذي يجسّد التضامن والتوافق في الآراء بشأن الحالة الإنسانية في سورية. وتدعو الصين جميع الأطراف في سورية إلى الامتثال للقرار من أجل تحقيق وقف فوري للأعمال العدائية وتوفير المساعدة الإنسانية والتنسيق بنشاط مع جهود المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) وإيلاء الحالة الإنسانية في جميع المناطق في سورية نفس القدر من الاهتمام وتقديم المساعدة إلى جميع المناطق التي تحتاج إلى المساعدة الإنسانية ومساعدة المشردين على العودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن.

وأكرر التأكيد على أن الصين قد دأبت على تشجيع التسوية السلمية للمنازعات وهي تعارض استخدام القوة في العلاقات الدولية. إننا نؤثر احترام سيادة جميع البلدان واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وأي إجراء يُتخذ من جانب الأطراف المعنية يجب أن يكون متوافقاً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تُتخذ جميع الإجراءات في إطار

القانون الدولي. وأي عمل عسكري انفرادي يتجاوز المجلس هو أمر يتعارض مع مقاصد ومبادئ الميثاق وينتهك القواعد الأساسية للقانون الدولي والعلاقات الدولية، وسيعيق الجهود الرامية إلى تسوية الأزمة في سورية. وتحث الصين الأطراف المعنية على الامتناع عن القيام بأي عمل قد يفضي إلى تصعيد الحالة، والعودة إلى قواعد القانون الدولي وتسوية المسائل عن طريق الحوار والتشاور.

إن التسوية السياسية تمثل السبيل الوحيد لحل المسألة السورية. والصين ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي لتيسير محادثات السلام والتشجيع على وقف الأعمال العدائية والعنف والإرهاب، والنهوض بعملية التسوية السياسية، بما في ذلك عن طريق محادثات السلام في جنيف. وفي ضوء الحالة الراهنة، لا بد للمجتمع الدولي من تعزيز التعاون ودعم الأمم المتحدة باعتبارها الوسيط الرئيسي في استعادة السلام والاستقرار والهدوء في سورية والشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك، على إحاطته الإعلامية.

ونثني على الجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجميع الوكالات الإنسانية التي تمكنت من تقديم المعونة الإنسانية التي يحتاج إليها السكان. ونأمل في تكرار هذه الجهود نفسها في المواقع المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول لكي يتسنى تقديم المساعدة لأكبر عدد ممكن من المدنيين المحتاجين بقدر الإمكان. وترى بوليفيا أنه من الضروري اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان إعادة إعمار الرقة وغيرها من المدن في سورية. وندعو الأطراف المعنية إلى بذل قصارى الجهود لضمان العودة الآمنة والكريمة للأسر التي أجبرت على مغادرة ديارها لأسباب إنسانية وأمنية.

ووفقا للتقرير الأخير للأمين العام (S/2018/243)، فقد عاد ٦٨ ٠٠٠ مدني إلى مدينة الرقة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ من بينهم ٢٠ ٦٠٠ شخص عادوا في شباط/فبراير وحده. ونأسف لوفاة ١٣٠ مدنيا وإصابة ٦٥٨ آخرين في حوادث تسببت بها مخلفات الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب. ونؤكد مرة أخرى الحاجة الملحة إلى جهود إزالة الألغام بدءا بإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة بوصفها خطوة أساسية نحو العودة الآمنة للسكان المدنيين. وعلاوة على ذلك، يكتسي هذا العمل أهمية بالغة لاستعادة البنى التحتية والخدمات الأساسية لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتيسير إعادة الإعمار في الأجل الطويل. ونرى في ذلك الصدد أن جهود الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام هامة للغاية.

ونعرب عن أسفنا لاستمرار العنف في المدن الرئيسية في سورية. غير أن ما يجب شجبه حقا الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية المدنية مثل المستشفيات والمدارس والمناطق السكنية نتيجة لتلك الصدامات. ويؤسفنا أيضا استمرار العراقيل أمام التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) وندعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل كل جهد ممكن لتنفيذه بصورة فعالة في جميع أنحاء الأراضي السورية بغية تيسير تقديم المعونة والخدمات الإنسانية بطريقة آمنة مستمرة ودون عوائق، علاوة على تنفيذ عمليات الإجلاء الطبي للمرضى والجرحى ممن هم في حالات حرجة.

ونذكّر أطراف النزاع مرة أخرى بأنه يجب عليها السماح بالوصول غير المشروط لتقديم المساعدة الإنسانية وضمان الحفاظ على أمنها وسلامتها، لا سيما في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. ونعرب مرة أخرى عن تقديرنا البالغ للعمل الذي تضطلع به الوكالات الإنسانية، وندعوها إلى احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في سياق اضطلاعها بمهامها الميدانية الخطيرة.

وختاما، نؤكد رفضنا لأي مساع ترمي إلى التجزئة أو تعزيز الطائفية في سورية. ونعتقد أنه يجب أن يقرر الشعب السوري مستقبله ويختار قيادته السياسية بحرية في إطار سيادة بلده وسلامته الإقليمية. ونؤكد مجددا أن السبيل الوحيد لحل النزاع يكمن في عملية سياسية شاملة منسقة ومتفاوض عليها، وأن تكون بقيادة الشعب السوري. وبذلك يستطيع تحقيق السلام المستدام في إقليمه دون ضغط أو تدخل.

السيد ولدغريما (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الاتحاد الروسي على دعوته إلى عقد هذه الجلسة. ونعرب مرة أخرى عن امتناننا العميق لوكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته. ونكرر الإعراب عن تقديرنا للأمم المتحدة وشركائها الإنسانيين لمواصلة تقديم المساعدة إلى ملايين السوريين الذين يعيشون في ظروف صعبة. ونرحب بتمكّن الأمم المتحدة من تنفيذ أول بعثة لتقييم الحالة الإنسانية في الرقة في ١ نيسان/أبريل بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وكما ذكر وكيل الأمين العام، فما يزال تدمير البنية التحتية بالإضافة إلى محدودية الخدمات العامة مثل الكهرباء والصرف الصحي يعدُّ من أكبر التحديات والسمات الرئيسية للمدينة. وعلاوة على ذلك، لا يزال انتشار الألغام الأرضية والمتفجرات التي تتسبب في وفيات المدنيين وإصاباتهم يشكّل مصدر قلق كبير. وبذلك فإن العودة الآمنة إلى المدينة ما تزال تحديا كبيرا على الرغم من استمرار عودة المدنيين إلى المدينة. وينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز الجهود المبذولة لإزالة الألغام واستعادة الحياة الطبيعية إلى المدينة.

وفي ذلك الصدد، فإننا نشعر بالارتياح إلى استعداد الأمم المتحدة الآن لإيصال المعونة، ونأمل أن يتلقى العائدون مساعدات إنسانية مكملة لبرامج المعونة. ومن الضروري أيضا تقديم المعونة في جميع أنحاء البلد. وبما أن الأزمة الإنسانية في سورية لا تزال تشكّل مصدر قلق بالغ، فإننا نعيد تأكيد الأهمية القصوى لضمان سلامة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وبطريقة منتظمة بما يمكّن الأمم المتحدة وشركاءها من الوصول إلى من هم بحاجة إلى المساعدة المنقذة للحياة في جميع أنحاء سورية.

ونشدد في ذلك الصدد على أهمية التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع. ونرى أنه لكي يتمكن المجلس من الإسهام في التخفيف من حدة المعاناة المستمرة للشعب السوري، فإن عليه أن يستعيد وحدة صفوفه عن طريق إقامة حوار مثمر.

وأخيرا، نؤيد تماما ما قاله سفير غينيا الاستوائية فيما يتعلق بالبيان الصادر عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في سورية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بيرو.

أشكر السيد لوكوك على إحاطته الهامة. وقد أحطنا علما مع الشعور ببالغ القلق بالمعلومات المقدمة عن الحالة الإنسانية في الرقة وركبان اللتين يواجه السكان فيهما –كما هو الحال في الغوطة الشرقية وإدلب وعفرين والعديد من الأماكن الأخرى في الأراضي السورية – الآثار المدمرة للنزاع في ذلك البلد على أساس يومي. ويجب علينا أن ندين الزراعة العشوائية للألغام المضادة للأفراد والأجهزة المتفجرة المرتجلة من قبل داعش. وتتعارض تلك الجرائم الشنيعة مع القانون الدولي الإنساني، وأسفرت للأسف عن عدد كبير من الجرحى والقتلى في الرقة.

ونرحب بالجهود التي تبذلها مختلف البلدان والمنظمات لإزالة شراك الموت تلك. وننوه بالشعور بالواجب الذي يبديه المهنيون العاملون في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. ونرحب أيضا بنشر بعثة تابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والتي قدمت أول تحليل لها للحالة الإنسانية الراهنة في الرقة، فضلا عن تقديم

التوصيات المتعلقة بالإجراءات اللازمة لتيسير العودة الآمنة للسكان في المدى المتوسط.

وتعدُّ الحالة الإنسانية في ركبان مصدرا للقلق العميق بالنسبة لبيرو أيضا نظرا لصعوبة الأحوال المعيشية لآلاف الأشخاص، معظمهم من النساء والأطفال المعرضين للخطر. وتسلّم بيرو بالحق المشروع لجميع الدول في حماية حدودها. ومع ذلك، نرى أن خطورة الحالة في تلك المنطقة تتطلب جهودا هائلة لضمان إمكانية وصول المساعدات دون عوائق، كما يتضح في اعتماد إجراءات ترمي إلى تيسير الوصول لتقديم المساعدة المطلوبة وفقا للقانون الدولي الإنساني.

ومن المهم تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية في سورية بصورة مستمرة حيثما تنشأ ودون تمييز على أساس المصالح السياسية أو العسكرية. فتسييس المساعدات الإنسانية أمر غير مقبول ويتعارض تعارضا صارخا مع القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) ونذكّر بأنه يجب تنفيذ أحكامه تنفيذا كاملا في جميع أنحاء الأراضي السورية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يُروى أن الفيلسوف الإغريقي أرسطو كان يتجول في المدينة وهو يحمل فانوسا يضيء به طريقه في النهار. فكان أتباعه يسألونه: كيف تحمل فانوسا ونحن في النهار وضوء الشمس ساطع؟ كان دائما يجيب ''إنني أحمل فانوسا لأن رؤية الحقيقة صعبة جدا في النهار وتحتاج كثيرا من الضوء''.

يُذكرني كلام الفيلسوف أرسطو ببعض الزملاء في هذه القاعة وكأنهم يحملون مجهرا ميكروسكوبيا ويسعون للبحث عن شيء من الغبار هنا وهناك في حين يتجاهلون وجود فيل كبير هو عنوان، أو يجب أن يكون عنوان، هذه الجلسة وسابقاتها. والفيل الكبير طبعا هو العدوان من قبل دول دائمة العضوية في هذا المجلس على بلدي واحتلال ثلث أراضي بلدي من قبل هذا العدوان، هذه الدول الثلاث، واحتلال آخر سآتي على ذكره لاحقا. كم نحن بحاجة إلى سقراط في هذه القاعة.

الزميلة، نائبة الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، تحدثت قائلة بتفاخر إن قوات بلادها تخلصت من ٠٠٠ ٣ لغم في الرقة. ألم يكن من الأفضل أن تطالب قوات بلادها التي كانت تحتل مدينة الرقة وما زالت، ألم يكن من الأفضل أن تطلب من داعش عندما أخرجت ٠٠٠ ٤ إرهابي من عناصره من الرقة، بحمايتها، باتجاه دير الزور ونشرتهم في المنطقة الممتدة من شمال دير الزور إلى مدينة الشدادي في الشمال، ألم يكن من الأفضل لقوات بلادها أن تطالب داعش بتسليم خرائط زرع الألغام وهي بعشرات الآلاف في المدينة، بدلا من التفاخر بعد طرد داعش من المدينة بسنة ونصف بأن القوات الأمريكية استطاعت أن تتخلص من ٠٠٠ ٣ لغم؟

أريد أيضا أن أبدأ بكلمة بسيطة إلى الزميل، نائب السفير السويدي، الذي ذكر بلدي كثيرا في بيانه، لكنه طالب الحكومة السورية ١٦ مرة بأن تفعل كذا وكذا وكذا، لكنه لم يطالب ولا مرة بإنهاء الاحتلال الأمريكي لجزء من أراضينا، وهذه نقطة تُسجل عليه، ولم يطالب ولا مرة بإنهاء العدوان التركي والعدوان الإسرائيلي على أراضينا، وهذه نقطة ثانية تُسجل عليه، ولم يطالب ولا مرة واحدة بإدانة العدوان الثلاثي على بلدي في ١٤ نيسان/أبريل قبل يومين، وهذه نقطة ثالثة تُسجل عليه، ولم يذكر ولا مرة أي كلمة عن الإرهاب الذي ينشط فوق أراضينا برعاية دول ذكرتها للتو ونواطير الغاز والكاز في منطقتنا، وهذه نقطة خامسة تُسجل عليك، زميلي العزيز.

أما زميلنا الفرنسي، فقد ذكر كثيرا من المعلومات يبدو أنه استقاها من منظمة أطباء بلا حدود، وهي شبيهة بالخوذ البيضاء، فرع المخابرات البريطانية. أطباء بلا حدود اختراع

المخابرات الفرنسية، ولكن في الواقع أن هذه المنظمة موجودة في الرقة والتي دخلتها دون موافقة الحكومة السورية، مثلها مثل داعش، دخلت سورية دون موافقة الحكومة. أطباء بلا حدود على طريقة مهربون بلا حدود، مجرمون بلا حدود، معارضون بلا حدود، أو معارضة بلا حدود، عملاء بلا حدود، عدوان بلا حدود، وإرهابيون بلا حدود، مثل ما قلنا، المهم أن يكون التدخل في شؤون سورية بلا حدود، وهذا المهم، وعندها فإنهم يكونون مسرورين، السفير الفرنسي والآخرون يكونون مسرورين تماما.

ردا على ما سمعته من تخرصات وكذب ونفاق في بيانات بعض ممثلي الدول حول زيارة بعثة تقصي الحقائق إلى دوما، أود أن أشاطركم في مستهل بياني هذا بالمعلومات التالية. وهنا طبعا، سأشفي غليل زميلتي السفيرة البريطانية، لأنها طلبت منكم أن تقدموا إحاطة لها بعد ٢٤ ساعة. أنا الآن أتبرع بأن أعطيها هذه الإحاطة الآن، لا داعي لأن تنتظر ٢٤ ساعة.

كنت قد أعلمت المجلس سابقا بأن الحكومة السورية سهلت كافة الإجراءات اللازمة لوصول بعثة تقصي الحقائق إلى سورية. واليوم، دخلت المجموعة الأمنية التابعة للأمم المتحدة دوما في الساعة الثالثة بعد الظهر بتوقيت دمشق، أي الساعة الثامنة صباحا اليوم بتوقيت نيويورك، وذلك لتقييم الوضع الأمني على الأرض. وفي حال قررت هذه المجموعة الأمنية التابعة للأمم المتحدة أن الأوضاع جيدة في دوما، سيبدأ عمل بعثة تقصي الحقائق يوم غد. أي أن قرار دخول فريق البعثة يعود إلى الأمم المتحدة وإلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فقط. والحكومة السورية قامت بكل ما من شأنه تسهيل عمل هذا الفريق. علاوة على ذلك، فقد بدأ الفريق منذ وصوله إلى دمشق في مباشرة مهام عمله حيث استمع يوم أمس إلى إفادات من بعض الشهود عن الحادث المزعوم. يعني أن الفريق بدأ عمله وكل ما تسمعونه من شائعات وأكاذيب هي مجرد تخرصات تهدف إلى تشويه مهمة هذا الفريق والتغطية على العدوان.

تنعقد هذه الجلسة في يوم العيد الوطني لبلدي، عيد الاستقلال، بعد طرد المستعمر الفرنسي من سورية في مثل هذا اليوم من عام ١٩٤٦. ويؤسفنا أن نقول إن بعض الدول، بما في ذلك فرنسا والدول التي شنت العدوان الجبان على بلدي بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل، لم تفهم بعد أن إرادة الشعوب في التحرر والاستقلال قد أصبحت حقيقة راسخة وأن عهود الهيمنة قد ولت منذ زمن بعيد. إن محاولات العودة إلى تلك العهود لن يُكتب لها النجاح مهما بلغ حجم حمم الأساطيل الحربية والطيران والصواريخ اللطيفة والذكية والحديثة، ومهما بلغت حدة التهديد بالقوة والإمعان في دعم الإرهاب والمجموعات المسلحة تحت أي عنوان كان. فقد سئمت شعوبنا، شعوب الكرة الأرضية كلها، استهتار الدول النافذة بأحكام الميثاق كما سئمت شعوبنا ضرب هذه الدول مبادئ القانون الدولي بعرض الحائط دونما حسيب أو رقيب.

يشكر وفد بلدي وفد الاتحاد الروسي على طلب عقد هذه الجلسة لمناقشة الوضع في مدينة الرقة، هذه المدينة الشهيدة التي تم تدميرها من قبل القوات الأمريكية وتحالفها المزعوم بشكل كامل تحت ذريعة محاربة الإرهاب. وهنا، لن أسرد تقييم الجمهورية العربية السورية للأوضاع الكارثية في هذه المدينة بل سأنقل إلى المجلس ما خلصت إليه بعثة الأمم المتحدة التقييمية إلى مدينة الرقة والتي وافت بها وزارة الخارجية والمغتربين في دمشق بموجب مذكرة رسمية من المنسق المقيم للأمم المتحدة بتاريخ ٤ نيسان/أبريل، والتي جاء فيها: ”تواجه مدينة الرقة وضعاً حرجاً يتطلب إعادة بناء كاملة وإعادة هيكلة الإدارة والخدمات العامة بأكملها من الصفر“. هذا كلام الأمم المتحدة وليس أطباء بلا حدود ومهرجين بلا حدود.

أشير هنا إلى بعض مما خلصت إليه هذه البعثة. أولا، شاهد الفريق حجم الدمار الهائل الذي تعرضت له المدينة. فكل مبنى إما دمر بالكامل أو تضرر جزئياً، هذا لا يعني ٧٠ في المائة أو ٨٠ في المائة. فالمدينة مدمرة ١٠٠ في المائة. ثانيا، المدينة التي كان يقدر عدد سكانها بحوالي ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة قبل الأزمة، أصبحت تضم حوالي ٧ ٠٠٠ شخص في نهاية هجوم التحالف. يعني أنهم أخرجوا ٤ ٠٠٠ إرهابي داعشي من المدينة، لكنهم أخرجوا معهم ٣٠٠ ٠٠٠ من سكان المدينة. ثانيا، هناك نقص كامل في الخدمات العامة، حيث لا توجد مياه ولا كهرباء ولا تغطية للهاتف الخلوي، ولا توجد خدمات أساسية بشكل عام. رابعا، تم تدمير كافة المشافي والمستوصفات، ولا يوجد حاليا أي مشفى عامل في المدينة، باستثناء ما أسميته بأطباء بلا حدود.

إن ما حصل في مدينة الرقة هو مثال واحد على جرائم التحالف المزعوم الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم داعش الإرهابي، هذا التحالف الذي لم يهدف يوماً إلى مكافحة الإرهاب، بل إلى تقويض سيادة ووحدة وسلامة أراضي بلادي ومحاولة إضعاف قوة الجيش العربي السوري وحلفائه في التصدي للمجموعات الإرهابية، حيث تمثلت إنجازاته الحقيقية في إزهاق أرواح آلاف المدنيين الأبرياء باستخدام أفظع الأسلحة، بما فيها الأسلحة الحارقة، وتدمير البنى التحتية السورية، بما فيها السدود والجسور والمشافي والمدارس والمؤسسات والمنشآت الإنمائية للشعب السوري وموارده الاقتصادية التي يحتاجها لإعادة الإعمار وفي مقدمتها آبار ومنشآت وتجهيزات النفط والغاز والعاملين فيها.

وأذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر بالمجازر التي ارتكبت بحق المدنيين في مدينتي الميادين والبوكمال، في منتصف أيار/مايو ٢٠١٧، وفي بلدة الصور وقرية الدبلان ومدينة الميادين وقرية ذيبان بريف دير الزور، أواخر حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفي منطقة تل الشاير بتاريخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وقرية الزيانات بتاريخ ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، وقرية كشكش بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٧، في ريف الحسكة الجنوبي، وقرية الشعفة وظهرة علوني بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، وقرية البحرة بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨.

إن خير دليل علي أن هدف هذا التحالف غير الشرعي لم يكن يوماً مكافحة الإرهاب بل وضع العقبات في وجه الجيش العربي السوري وحلفائه في حربهم المستمرة ضد تنظيم داعش الإرهابي هو، علي سبيل المثال لا الحصر، العدوان الجوي الذي قامت به طائرات هذا التحالف ضد الجيش العربي السوري في جبل الثردة في مدينة ديرالزور، بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وكلكم تتذكرون ماذا حصل آنذاك. الذي حصل هو أن التحالف، الطائرات الأمريكية كانت تسعى إلى تأمين ممر آمن لعناصر تنظيم داعش بين الأراضي السورية والعراقية، وكذلك استهداف الطائرات الأمريكية، بتاريخ ٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، لقوات شعبية على الضفة الشرقية من نهر الفرات كانت في حالة اشتباك مع مسلحي تنظيم داعش الإرهابي، حيث قتلت تلك الطائرات الأمريكية العشرات من هذه القوات الشعبية الرديفة.

ولم يكتف التحالف بالعدوان علي قوات الجيش العربي السوري، بل قدم الدعم والحماية لبقايا تنظيم داعش الإرهابي من خلال تأمين الخروج الآمن لعناصره من الرقة ودير الزور، وهم في معظمهم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتوجيههم لمهاجمة قوات الجيش العربي السوري وحلفائه في محافظة ديرالزور. وهكذا أنقذت القوات الأمريكية بقايا داعش من مصيرهم المحتوم على يد الجيش العربي السوري وحلفائه ليعيثوا فساداً في الأرض على امتداد شريط حدودي مشترك بين سورية والعراق.

لقد توجت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا دعمها للمجموعات الإرهابية المسلحة من خلال العدوان الثلاثي الذي وقع صباح أول أمس بمشاركة من السعودية وقطر وإسرائيل، وهو

عدوان جاء انتقاما من الجيش العربي السوري في أعقاب هزيمة الأذرع الإرهابية لحكومات هذه الدول في الغوطة الشرقية.

إن الحديث عن الأوضاع الإنسانية المأساوية التي تسبب بها هذا التحالف غير الشرعي في مدينة الرقة يقودنا للحديث عما يشهده مخيم الركبان. وأؤكد هنا على أن الحكومة السورية وافقت على إيصال المساعدات الإنسانية إلى هذا المخيم بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر العربي السوري، إلا أن القوات الأمريكية الموجودة في المخيم – مخيم الركبان – منعت ذلك ووضعت شروطاً مستحيلة لإيصال هذه المساعدات. إن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية الوضع الإنساني الكارثي في هذا المخيم. ونؤكد على أن السبب الرئيسي للموقف الأمريكي يعود إلى أنها تستخدم هذا المخيم لتدريب فلول داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى عسكرياً لاستخدامهم في معارك أخرى ضد سورية والعراق وليبيا واليمن ودول أخرى في المنطقة والعالم.

ختاما، وهنا أتحدث عن الفيل الذي بدأت به في مستهل حديثي، فإن المشهد السياسي في سورية واضح ولا يحتاج إلى تقديم مشاريع قرارات وإنشاء آليات وعقد اجتماعات بشكل شبه يومي تحت عناوين مختلفة. بل يحتاج هذا المشهد إلى أن يضطلع مجلس الأمن بولايته بموجب أحكام الميثاق للتصدي للاحتلال الأمريكي والتركي والإسرائيلي لأجزاء من بلادي، سورية. كما يحتاج إلى التصدي للدول الداعمة للمجموعات الإرهابية. ويحتاج أيضا التصدي للدول التي تفرض إجراءات قسرية بحق الشعب السوري كيلا يصبح كذا مليون سوري نازحين ولاجئين، كما قال بعض الزملاء، إذ لا يمكن لهذا المجلس الركون لرغبة حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في جعل هذه المنظمة الدولية منظمة أمم غير متحدة، اللهم إلا في انتهاك أحكام الميثاق – يتحدون فقط في انتهاك أحكام الميثاق –، وغزو الدول، والتدخل في شؤونها الداخلية، ومحاولة تغيير أنظمة الحكم فيها بالقوة، وشن العدوان تلو الآخر، ووأد الشعوب وتدمير حضاراتها. عذرا على الإطالة، سيدي الرئيس، وشكرا لك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠.